**الاستاذ: مكي حمشة**

**الفوجين:18و 20 ، السنة الثانية جذع مشترك**

**المقياس: قانون الاجراءات المدنية" المرافعات (السداسي الرابع).**

**المحور الثاني/ نظرية الاختصاص.**

**البحث الأول: الاختصاص الاقليمي.**

01/ الموطن الاصلي والموطن الخاص.

02/ الموطن الحكمي و الاختصاص المشترك.

**البحث الثاني: الاختصاص النوعي.**

01/ الاختصاص النوعي للمحاكم:

أ-الاختصاص الابتدائي للمحاكم.

ب-الاختصاص الابتدائي و النهائي للمحاكم.

02/ الاختصاص النوعي للمجالس القضائي.

03/ الاختصاص النوعي للمحكمة العليا.

**قائمة المصادر و المراجع المعتمدة:**

**01/ النصوص القانونية:**

-دستور 28/11/1996، ج ر عدد 76 لسنة 1996

- القانون رقم 02/03، المؤرخ في 10/04/2002، يتضمن تعديل الدستور، ج ر عدد23 لسنة 2002.

- القانون رقم08/19، المؤرخ في 15/11/2008، يتضمن تعديل الدستور، ج ر عدد63 لسنة 2008.

-القانون رقم 16/01، المؤرخ في 06/03/2016، يتضمن تعديل الدستور، ج ر عدد 14 لسنة 2016.

-القانون العضوي رقم 12/02، المؤرخ في 12/01/2012، الذي يحدد حالات التنافي مع عهدة البرلمانية، ج ر رقم 01 لسنة 2012.

-القانون العضوي رقم 12/03، المؤرخ 12/01/2012، الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ج ر رقم 01 لسنة 2012.

-القانون العضوي رقم 12/04، المؤرخ في 12/01/2012، المتعلق بالأحزاب السياسية، ج ر رقم 02 لسنة 2012.

-القانون العضوي رقم 16/10، المؤرخ في 25/08/2016،يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر رقم 50 لسنة 2016.

- القانون العضوي رقم 16/11، المؤرخ في 25/08/2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج ر رقم لسنة 2016.

- القانون العضوي رقم 16/16، المؤرخ في 25/08/2016، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، و عملهما، و كذا العلاقات الوظيفية بينهما و بين حركة الحكومة، ج ر رقم 50 لسنة 2016.

- القانون رقم 12/06، مؤرخ في 12/01/2012، المتعلق بالجمعيات، ج ر رقم 02 لسنة 2012.

- الأمر رقم 12/01، مؤرخ في 23/02/2012، الذي يحدد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخاب البرلمان، ج ر رقم 08 لسنة 2012.

-المرسوم الرئاسي رقم 16/201، المؤرخ في 16/07/2016، يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري، ج ر رقم 43 لسنة 2016.

-النظام الداخلي لمجلس الأمة، ج ر رقم 84 مؤرخة في 28 نوفمبر 1999. معدل باضافة مادتين جديدتين، ج ر رقم 77 لسنة 2000.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، ج ر رقم 46 لسنة 2000.

-الأمر رقم 96/25، المؤرخ في 12/08/1996،المعدل و المتمم للقانون رقم 89/22، المؤرخ في 12/12/1989، المتعلق بصلاحيات المحكمة العليا و تنظيمها و تسييرها، ج ر عدد 48.

-القانون العضوي رقم 04/11، المؤرخ في 06/09/2004، المتضمن الأساسي للقضاء، ج ر عدد 57.

- القانون العضوي رقم 04/12،المؤرخ في 06/09/2004، المتعلق بتشكيل المجلس الاعلى للقضاء و عمله و صلاحياته، اصدار وزارة العدل: الديوان الوطني للاشغال التربوية،2004.

- القانون رقم 05/11، المؤرخ في 17/07/2005، المتعلق بالتنظيم القضائي، ج ر عدد لسنة 2005.

-القانون رقم 06/03، المؤرخ في 20/02/2006، المتضمن تنظيم مهنة المحضر، اصدار وزارة العدل، الديوان الوطني للاشغال التربوية، الطبعة الاولى 2006.

-القانون رقم 06/02، المؤرخ في 20/02/2006، المتضمن تنظيم مهنة الموثق، اصدار وزارة العدل: الديوان الوطني للاشغال التربوية، الطبعة الاولى 2006.

- الامر رقم 06/03، المؤرخ في 15/07/2006، المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر عدد 46.

- القانون رقم 08/09 المؤرخ في 25/02/2008، المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية، ج ر عدد 21.

-القانون رقم 13/07، المؤرخ في 29/10/2013، المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، ج ر عدد 55.

-المرسوم التنفيذي رقم 98/63، المؤرخ في 16/02/1998، المحدد لاختصاص المجالس القضائيةو كيفيات تطبيق الامر رقم 97/11، المؤرخ في 19/03/1997، المتضمن التقسيم القضائي، ج ر عدد 10.

- المرسوم التنفيذي رقم 06/348، المؤرخ في 05/10/2006، المتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم و وكلاء الجمهورية و قضاة التحقيق، ج ر عدد 63.

**-02/المراجع:**

- الغوثي بن ملحة، قواعد و طرق الاثبات و مباشرتها في النظام القانوني الجزائري، الديوان الوطني للاشغال التربوية، الجزائر، 2001.

-بربارة عبد الرحمان، شرح قانون الاجراءات المدنية و الادارية، رقم 08/09، منشورات بغدادي، الجزائر، 2009.

-بوبشير محمد امقران، النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

- حمدي باشا عمر، مبادئ الاجتهاد القضائي في مادة الاجراءات المدنية، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

- عبد السلام ذيب، قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجديد، ترجمة للمحاكمة العادلة، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

-عبد الحكيم فودة، الدفع بانتفاء الصفة و المصلحة في المنازعات المدنية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1997.

-عطية عزمي عبد الفتاح، نحو نظرية عامة لفكرة الدعوى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1990.

- عبد العزيز سعد، أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.